وزعم صاحب المرشح أن أهل نجد يعملونها كالحجازيين إلا أنها لا تعمل إلا بشروط:

1 ـ ألا ينتفض النفي لأنها مشبهة أصلاً بليس وهذه للنفي. فإذا قلت ما زيد إلا قائم أو ما زيد قائماً بل قاعد زال النفي.

2 ـ ألا يدخل ما واسمها إن لضعفها في العمل ولأن إن تشبه إن المخففة فكأنها للتأكيد.

3 ـ ألا يتقدم الخبر على الاسم، وإن كان ظرفاً أو مجروراً اختلف في جواز تقديمه:

أما الأخفش فقد منع ذلك. لأن المجرور موضعه عنده رفع.

وقد أجازه الصفار لأن موضعه عنده نصب، فيجيز الوجهين.

وقد اعتمد الأخفش في رأيه على القياس، ولكن السماع يجيز الوجهين قال تعالى: ﴿فما منكم من أحد عنه حاجزين﴾ فقوله تعالى: ﴿من أحد﴾ اسم ﴿ما﴾ وحاجزين الخبر وهو منصوب على لغة الحجاز ونجد[1].

هذه شروط إعمال ﴿ما﴾ ولم يجيء ما يكسر هذه الشروط التي اشترطت في صحة العمل إلا شيئان في الظاهر أحدهما قوله:

وما الدهر إلا مجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا

فهذا ظاهره إعمال ما والنفي منتقض[2]، لكن يتخرج على أن يكون

---

(1) وذهب الكوفيين إلى أن خبر ما في قولك ما زيد قائماً ليس منتصباً بما وإنما هو منتصب بإسقاط الخافض وهو الباء كان أصله ما زيد بقائم وهذا غير مرضي لأن الخافض إذا سقط إنما ينتصب الاسم بعده إذا كان الجار والمجرور في موضع نصب فإذا سقط الخافض وصل الفعل أو ما هو في معناه إلى المجرور فنصبه.

شرح المفصل 1/108

(2) ذهب يونس بن حبيب شيخ سيبويه وتبعه الشلوبين إلى أنه يجوز إعمال (ما) عمل ليس مع انتقاض نفي خبرها بإلا وقد استدل على ذلك هو بقوله: وما الدهر إلا =